الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة المغربية للفلاحة
الرباط

الرباط في 19 ذو القعدة 1440 الموافق لـ 22 يوليوز 2019

بيـــان

الجامعة المغربية للفلاحة تدعو الإدارة الجديدة للمعهد الوطني للبحث الزراعي : لإطلاق ورش إصلاح للمؤسسة والتجاوب مع مطالب الشغيلة.

وفاء لمبادئها وانطلاقا من صميم حرصها على أن يستعيد المعهد الوطني للبحث الزراعي مكانته الاستراتيجية ومستواه من الإنتاج العلمي الذي صنع منه في السنوات الخوالي أيقونة البحث الزراعي الذي ساهم في تطوير القطاع وطنيا بإسهامه بنسب كبيرة في ضمان الاكتفاء والتنوع الغذائي للمغاربة ودوليا بغزو الأسواق العالمية وتنمية الصادرات الفلاحية، تشتغل التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي التابعة للجامعة المغربية للفلاحة على محورين أساسيين :

الحكامة للمؤسسة – والحقوق والمكتسبات للشغيلة.

ولأجل ذلك التأمت مرة أخرى، وفق برنامجها العادي، التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي يوم الجمعة 19 يوليوز 2019 لطرح مشروع الورش الإصلاحي الذي سيتم وضعه بين يدي الإدارة الجديدة في صيغة بيان بعدما سبق ووضعت خارطة طريق للمرحلة الجديدة شكلت جوهر طلب عقد لقاء بالوزارة -وفق مخرجات الحوارات معها- راسلت بخصوصه الجامعة إدارة المعهد ليكون مناسبة لنقاش مباشر شفاف وصريح ليس فقط على الورش الإصلاحي وإنما حول خارطة الطريق كذلك.

ولعل من مظاهر سوء الحكامة التي تلاحظها التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي رغم تغيير إدارته ما تعلق بالتدبير المالي والإداري للمؤسسة بسبب تواصل هيمنة جيوب مقاومة الإصلاح نسرد من بينها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- اعتماد الإدارة في تلبية حاجياتها من خدمات وأشغال وتموين لسندات الطلب بدل اللجوء للصفقات العمومية تهربا من التزامات مقتضيات المرسوم المنظم لها ما سيترتب عنه عدد قياسي لسندات طلب سند لسنة 2019.
- تفويت سندات طلب لنفس الممونين رغم عدم اختصاص بعضهم في موضوع الطلبية كما بلغنا.
- منح سندات الطلب كما يروج للأقارب و الأصدقاء مما يشكل تضاربا للمصالح من شأنه رهن مصلحة المعهد لصالح أغراض شخصية ضيقة.
- إبرام عقود شبه دائمة مع خبراء لمساعدة بعض مصالح الإدارة المركزية في أداء مهامها رغم توفر هذه الأخيرة على الموارد البشرية الضرورية.
- لجوء الإدارة في السنوات الأخيرة إلى إنجاز دراسات ظلت تقاريرها على الرفوف ما يمثل هدرا للمال العام وكأن الهدف الرئيس كان هو إجراؤها وليس الاستفادة من نتائجها ما يستدعي فتح تحقيق في جدواها وتدقيق في جودتها. وتبقى الدراسة حول "إنشاء فرع تجاري للمؤسسة من أجل تسويق نتائج البحث" الذي لم ير لها أثر على أرض الواقع والدراسة حول "إعداد منظام جديد للمعهد و دراسة حول دليل مساطر المؤسسة" على رداءته أفضل مثال.
- تجاهل الإدارة لبيانات التنسيقية ولمقالات الصحافة الوطنية التي عرت على الفساد داخل المعهد خلال السنتين الفارطتين وما صاحب ذلك من احتقان لا نظير له نتيجة تمادي بعض المسؤولين في تدبيرهم السيء إن على مستوى التدبير الإداري أو المالي لا تطالهم يد المحاسبة ولا تقييم لأدائهم ما أثر سلبا على كل مؤشرات المؤسسة وعلى مناخ العمل بها.
- ردود الإدارة على أسئلة وجيهة لنواب الأمة حول الاختلالات والفساد الإداري والمالي الذي فضحه الإعلام، بشكل مفعم بالتضليل والمغالطات تم الوقوف عليها من طرف التنسيقية والتي ستعود إليها في حينها دراسة وتفصيلا.
- غياب الشفافية في تدبير مداخل حساب "خارج الميزانية" و استحواذ لوبي معروف على تدبير مجموعة من المشاريع و على المغالاة في التعويضات عن التنقل.
- استغلال سيارات المصلحة من طرف مسؤولين يستفيدون من التعويض الشهري عن التنقل و استعمالها لأغراض شخصية من طرف أشخاص بعينهم.

- عدم القيام بالجرد العيني لمخازن المعهد للسنة الثالثة على التوالي، الأمر الذي يجعلنا نضع علامة استفهام حول مصير ممتلكات المؤسسة والتساؤل عن الأسباب الحقيقية وراء الفعل المنافي للالتزامات المحاسباتية والتدقيقية.

- بدل التداول على المسؤولية، يشهد المعهد عملية شبه توريث للكراسي وفق شبكة علاقات مبنيه على المصالح والزبونية ولا حظ للاحتكام في التعيين فيها لمعايير الاستحقاق والكفاءة ولا مكان لتقييم أداء المسؤولين فيها ولا محاسبتهم على أخطائهم، في حين تعاني أطر المؤسسة ذات الكفاءات العالية والقدرات المشهود بها وطنيا ودوليا التهميش والإقصاء الممنهجين.

- التلاعب بالمناصب المالية في عمليات التوظيف و لعل فضيحة التعيينات للسنة الماضية أكبر دليل على ذلك يستوجب فتح تحقيق فيه بعدما تغاضت عنه الإدارة السابقة والعمل على أن يكون الاختيار في عملية التوظيف الخاصة بالسنة المالية 2019 مبني على الكفاءة والاستحقاق وليس غيرهما.

- ضعف ملحوظ للخدمات الاجتماعية بالمعهد وشبه إجماع على سخط الشغيلة عليها.

وعيا منها بأن <u>النضال من أجل الحكامة الجيدة للمؤسسة مدخل رئيس لتلبية مطالب الشغيلة</u> لأن <u>بصلاح المسؤولين يصلح حال المؤسسة والشغيلة</u> على حد سواء. فإن التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي لأجل تحقيق ذلك، في ظل الفساد المهيكل في القطاع وليس بالمعهد لوحده، تطالب ب:

- إيلاء عناية خاصة لكل نقاط الخلل المشار إليها سلفا.

- تحسين أداء جمعية الأعمال الاجتماعية للمعهد و ذلك بضخ ميزانية إضافية في ميزانية الجمعية من حساب "خارج الميزانية" مع ضرورة الحرص على ضمان مزيد من الحكامة والترشيد.

- التسريع بإخراج مشروع الكدية السكني الى حيز الوجود.

- عقد اتفاقيات مع مؤسسات اجتماعية وسياحية بما في ذلك مؤسسة فوصاكري FOSAGRI بهدف استفادة مستخدمات ومستخدمي المعهد من خدماتها وعلى رأسها الصحة والسكن والتأمين عن الوفاة والعجز والتغذية وبرامج التخييم خلال العطل السنوية داخل الوطن وخارجه..

- تجويد خدمات نقل المستخدمين وتجديد الأسطول.

- الإسراع بتعديل القانون الأساسي للمؤسسة المتعلق بإدماج التكوين ضمن مهام المؤسسة بغرض المطالبة بتطبيق القانون الأساسي للأستاذ الباحث على باحث المعهد الوطني للبحث الزراعي، مع العمل على تعميمه على جميع الباحثين الحاملين لشهادة الدكتوراه، منهين الإدارة من عدم حصر التعديل على باحثي الفئة العلمية دون غيرهم -كما هو مخطط له حاليا في الكواليس كما يروج-. وفي هذا السياق نشكر التفاعل الأخير للوزارة عبر مديريتها للشؤون الإدارية و القانونية في تبنيها لمشروع تغيير قانون رقم 40-80 لهذا الغرض.

- إيلاء اهتمام خاص لمطالب فئتي التقنيين والمتصرفين المشروعة تجاوزا للاحتقان إن على مستوى المؤسسة في أفق تجاوب الحكومة معها والتي كانت موضوع سلسلة من الإضرابات لم تحض لحد الساعة بالتجاوب المطلوب.

- التصدي لجيوب مقاومة التغيير التي يشهدها المعهد بشكل مفضوح.

- معالجة إشكالية التقاعد بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR) والذي أضحى مطلبا آنيا وغير قابل للتسويف وضرورة التعجيل بإصلاحه و استفادة المنخرطين من التمديد على غرار زملاءهم في نظام (CMR)

وإذ نذكر الإدارة الجديدة بحسن نوايا التنسيقية الوطنية عبر مد يد التعاون والشراكة الحقيقية معها لأزيد من سبعة أشهر على أمل أن تحدث التغيير المنشود، فإننا نؤكد لها أن ما سيحدد علاقتنا بها هو مدى اهتمامها بإعادة الاعتبار للمؤسسة والرقي بالبحث العلمي والاستثمار الأمثل في أطرها ومستخدميها والتجاوب مع مطالبهم وتقوية الشراكة مع قوى الإصلاح للوقوف في وجه الفساد والتصدي للوبياته التي تقتات من الريع والامتيازات الغير المشروعة.

عاشت نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب عصية أبية على المفسدين، صادقة مع الشغيلة، أملها في التغيير والإصلاح وجلب المكاسب والدفاع عن المكتسبات ودفع الأذى عنها ومحاربة الفساد والمفسدين.

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة المغربية للفلاحة

ولا نامت أعين الجبناء.

التنسيقية الوطنية للمعهد الوطني للبحث الزراعي

المقر المركزي: 20 زنقة باستور حي الليمون الرباط. **الهاتف:** 0537263545 **الفاكس:** 0537263546 **الموقع الإلكتروني:** www.untm.ma **البريد الإلكتروني:** untmfma@gmail.com